وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002-2013)

أ .د: علي مكيد ط /د: فريدة بن عياد

جامعة المدية

mekid_a@yahoo.fr www.faridab672@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ومدى إمكانية تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي، وذلك من خلال تحليل وضع الجزائر في ظل المؤشرات التي وضعتها وحدة المعلومات الاقتصادية، على اعتبار أن الجزائر بلد يسعى لتحقيق أمنه الغذائي حتى يتمكن من التقليص من حدة التبعية الاقتصادية التي باتت تهدد أمن الدول كافة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر.

وتشير النتائج إلى أن درجة تحقيق الأمن الغذائي الجزائري تعتبر متواضعة، مما يتطلب مزيدا من الجهود في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني والتقليل من حدة التبعية الخارجية التي باتت تهدد الأمن ككل.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، الأمن الغذائي، وحدة المعلومات الاقتصادية، التبعية الاقتصادية.

abstract:

This study aims to reveal the global food security indicators and the possibility of achieving Algeria for food security, and through the development of Algeria analysis in light of indicators developed by the Economist Intelligence Unit, on the grounds that Algeria is a country to achieve food security seeks to be able to reduce the severity of the economic dependency that now threatening the security of all countries, especially in light of the changes that the world is witnessing at the present time.

The results indicate that the degree of achievement of the Algerian food security is considered modest, requiring further efforts for the advancement of the national economy and to reduce external dependency which is now threatening the security as a whole.

***Key words:** global food security indicators, food security, the Economist Intelligence Unit, economic dependency.*

مقدمة:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها جل الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية، لذا كان لزاما على هذه الدول أن تسعى جاهدة للتخفيف من التبعية اتجاه الخارج خاصة فيما يتعلق بتحقيق أمنها الغذائي.

وعلى هذا الأساس تقوم وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وهي جزء من المجموعة الاقتصادية بإصدار المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي، الذي يستند على مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس وضعية الأمن الغذائي على مستوى العالم.

إشكالية البحث:

فيما تكمن وضعية الأمن الغذائي في الجزائر؟ وإلى أي مدى استطاعت الجزائر أن تحقق أمنها الغذائي في ظل مؤشر الأمن الغذائي العالمي؟

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أهم مؤشرات الأمن الغذائي للجزائر من خلال التقارير العالمية المتمثلة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)، حيث تستند المؤشرات إلى بيانات من جهات متعددة والمنظمات الدولية كالبنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية الدراسة في محاولتنا تحليل الوضعية الغذائية الجزائرية، وذلك من أجل تقييم وضعية وواقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي.

فرضيات البحث:

- حققت الجزائر نتائج مقبولة فيما يخص أبعاد الأمن الغذائي كافة؛
- تعتبر القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الزراعة والصناعة ضروريان لتحقيق الأمن الغذائي؛
- حققت الجزائر تحسنا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

ولمعالجة هذا الموضوع سنتطرق إلى المحاور التالية:
أولا- أبعاد الأمن الغذائي ؛
ثانيا- وضعية الأمن الغذائي في الجزائر ؛
ثالثا- المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي ؛
رابعا- المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر لسنة 2014 ؛
خامسا- مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية للفترة الممتدة من (2013-2015).

أولا- أبعاد الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع وفي كل الأوقات الإمكانيات المادية، الاجتماعية والاقتصادية الوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية[1]. بالارتكاز على هذه النظرة، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي: توافر الأغذية، إمكانية الوصول اقتصادياً ومادياً إلى الأغذية، استخدام الأغذية واستقرارها مع مرور الزمن.

أما المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) فإنه يتبنى تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة الناس في كافة الأوقات على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية[2].

فالأمن الغذائي ظاهرة معقدة تتجلى في العديد من الحالات الجسدية الناجمة عن أسباب متعددة، وقد أرسى مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 أربعة أبعاد للأمن الغذائي: التوافر، الحصول، الاستقرار والانتفاع، وعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة 2013 مجموعة من المؤشرات شملت هذه الأبعاد الأربعة بغية التغلب على السلبيات التي تنشأ عن الاعتماد على مؤشر مدى انتشار نقص التغذية و حده، وتقدم مجموعة المؤشرات المتعلقة بقياس الأمن الغذائي عبر أبعاده الأربعة صورة أكثر شمولاً، ويمكن أن تساعد أيضاً في تهديف سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها[3]، ومن أجل الحصول على صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضروري تحليل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي تحليلا شاملا، حيث يمكن التعريف بكل من هذه الأبعاد من خلال ما يلي:

1- توافر الأغذية *(Availability Food)*: التوافر يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كافي، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد[4]، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة[5]، حيث لا يشمل بُعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضاً جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

2- الحصول على الغذاء (*Food Access*): وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر[6]، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاجتماعية[7]، إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعلياً بالنظر إلى مدى توفر البنية التحتية للنقل كوجود السكك الحديدية والطرق، وإمكانيات الحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية، ومعدل انتشار نقص التغذية[8].

3- **الاستقرار (*Stability*):** إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية[9]، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات (الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (كانعدام الأمن الغذائي الموسمي)، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء[10].

4- **الانتفاع (*Utilization*):** طريقة استعمال الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية،

طريقة الإعداد والتخزين...الخ[11]، وينقسم بعد الانتفاع إلى مجموعتين، تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية، وخصوصا توفر التجهيزات المنزلية المناسبة، الحصول على المياه والصرف الصحي، في حين تشتمل المجموعة الثانية على نتائج الانتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، هشاشة العظام ونقص الوزن، وقد أضيفت سنة 2013 من إصدار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أربعة مؤشرات أخرى لنقص المغذيات الدقيقة تتمثل في انتشار فقر الدم ونقص فيتامين (A) بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل[12].

ثانيا- وضعية الأمن الغذائي في الجزائر:

يعتبر الأمن الغذائي مطلب تسعى كل الدول لتحقيقه، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة من أجل ضمان الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، ونتيجة لذلك كان لابد من التطرق إلى الميزان السلعي للجزائر من خلال الوقوف على تطور المتاح من أهم الأغذية في سبيل الوصول إلى معرفة واقع ووضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

الشكل رقم (01): تطور المتاح من الحبوب خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

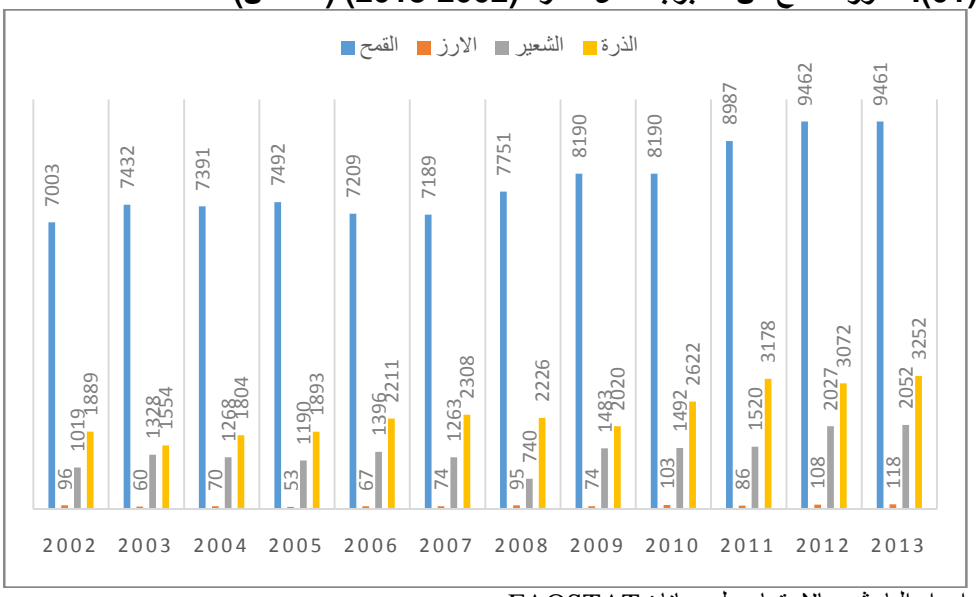

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتFAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01)، أن المتاح من القمح عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين (2002-2013)، نظرا لكونه يشكل الغذاء الأول في الميزان السلعي الغذائي باعتباره الغذاء الرئيسي للفرد الجزائري نظرا لاعتمادهم على الخبز بدرجة كبيرة في غذائهم، حيث ارتفع من 7003 ألف طن إلى 7492 ألف طن سنة 2005 لينخفض سنة 2006 إلى 7209 ألف طن بسبب قلة تساقط الأمطار، ليعاود الارتفاع بعدها إلى 946 سنة 2013 بسبب زيادة الاهتمام بزراعة القمح واعتماد الفلاحين على تقنيات ري حديثة، أما بالنسبة للمتاح من الشعير فهو يعرف تذبذبا، ويستعمل كغذاء للحيوانات من أجل الحصول على البروتينات الحيوانية، أما الأرز فقد عرف تذبذبا أيضا من سنة لأخرى باعتباره ليس الغذاء الأساسي للجزائريين، كما شهد المتاح من الذرة ارتفاعا، حيث ارتفع من 1889 ألف طن سنة 2002 إلى 3252 ألف طن سنة 2013 وهذا راجع لزيادة الاعتماد على الذرة من طرف المواطن الجزائري.

الشكل رقم (02): تطور المتاح من الخضر خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

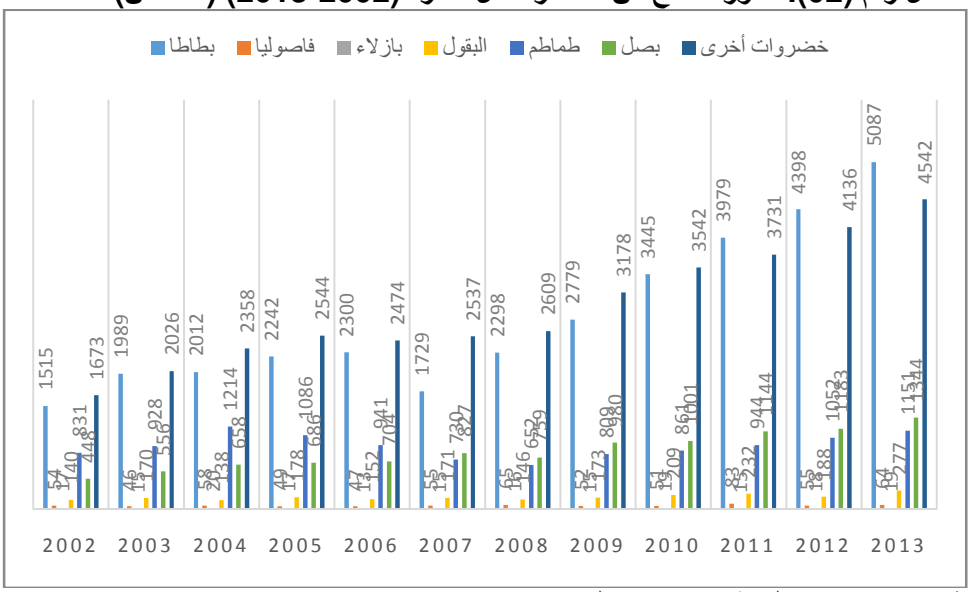

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتFAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل تطور كميات المتاح من الخضر خلال الفترة الممتدة (2002-2013)، حيث شهد المتاح من البطاطا ارتفاع متواصل نتيجة لاعتماد الفرد الجزائري على البطاطا في غذائه، حيث ارتفع المتاح منها من 1515 ألف طن في سنة 2002 إلى 5087 ألف طن سنة 2013 باعتباره تشكل الغذاء الذي يعتمد عليه الجزائريين، كما هو الحال بالنسبة للمتاح من البصل فقد شهد أيضا ارتفاعا متواصلا من 448 ألف طن سنة 2002 إلى 1344 ألف طن سنة 2013، في حين شهد المتاح من الطماطم تذبذبا ومن ثم عرفت ارتفاعا منذ سنة 2010 حيث بلغ 861 ألف طن ليصل إلى 1151 ألف طن سنة 2013، أما بالنسبة لباقي الخضر فقد عرف المتاح منها ارتفاعا محسوسا خلال نفس الفترة، وهذا يعكس قدرة الجزائر على إنتاج مختلف الخضر التي يحتاج إليها الفرد الجزائري نظرا لتنوع المناخ، ومن ثم بإمكانها أن تحقق اكتفاء ذاتي بالنسبة للخضر.

الشكل رقم (03): تطور المتاح من الفواكه خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

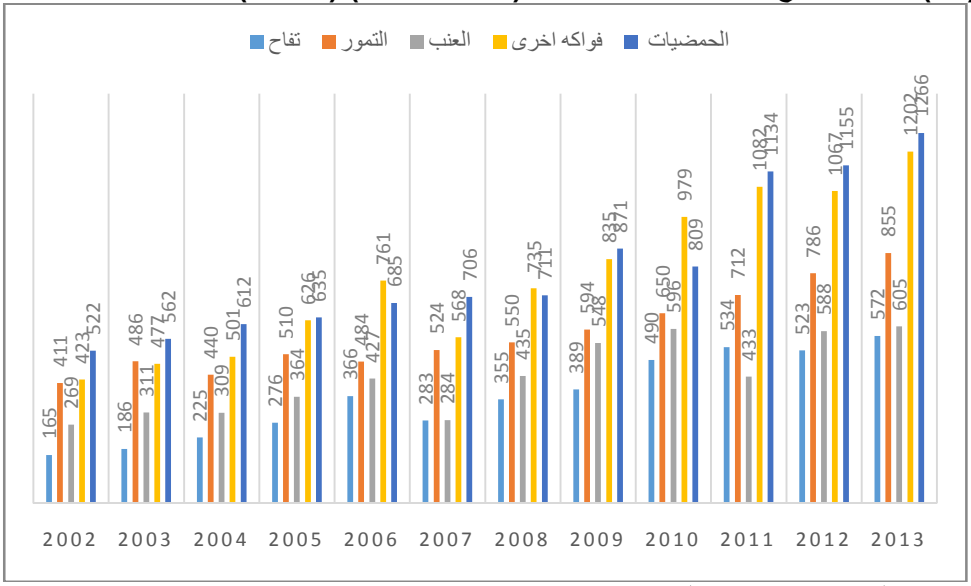

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتFAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل أنه خلال الفترة الممتدة (2002-2013)، شهدت معظم أنواع الفواكه ارتفاعا في المتاح، حيث تأتي في المرتبة الأولى الحمضيات على اعتبار أن مناخ الجزائر يسمح بالحصول على إنتاج كاف في هذه الفاكهة نظرا لمناخ الجزائر الذي يسمح بنمو هذه الفاكهة، لذا كان لزاما على السلطات أن تولي مزيدا من الاهتمام للفلاحين الذين يقومون بزراعة هذه الفاكهة، والتي تعتبر ضرورية في فصل الشتاء لما لها من فوائد على صحة الإنسان، إذ أنها ارتفعت من 522 ألف طن سنة 2002 إلى 1266 ألف طن سنة 2013، ثم يليها الفواكه الأخرى والتي ارتفعت من 423 ألف طن سنة 2002 إلى 1202 ألف طن سنة 2013 بسبب تزايد عدد السكان وتحسن مستوى المعيشة للأفراد، ومن ثم زيادة الطلب على مختلف الفواكه، ثم يليها المتاح من التمور الذي ارتفع من 411 ألف طن سنة 2002 إلى 855 ألف طن سنة 2013 ثم المتاح من العنب وأخيرا المتاح من التفاح، وعموما فقد شهد المتاح من الفواكه ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (04): تطور المتاح من بعض المحاصيل الصناعية خلال الفترة (2002-2013)(ألف طن)

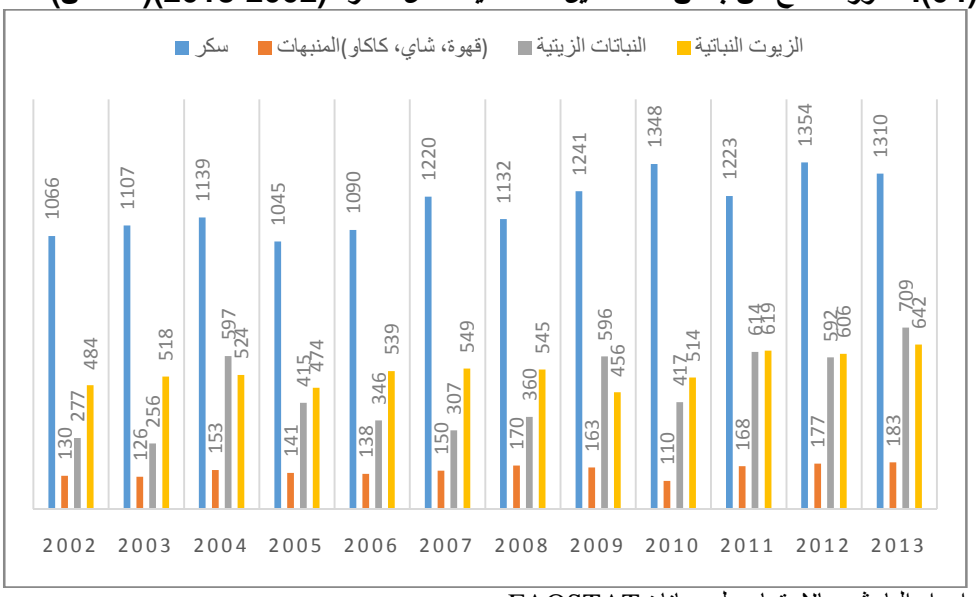

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتFAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل أن معظم المحاصيل الصناعية شهدت تذبذبا في الكميات المتاحة خلال الفترة (2002-2013)، وهذا راجع إلى أن غالبية هذه المواد يتم استيرادها من الخارج، وبالتالي لا يمكن التحكم في الكميات المتاحة منها ولا في أسعارها، وذلك لأن القهوة على سبيل المثال يتم تحديد سعرها في السوق الدولية، لذا فالجزائر تبقى تعاني من تبعية اتجاه الخارج في توفير هذه المادة للأفراد نظرا لكونها لا تنتج في الجزائر، وقد بلغ المتاح من المنبهات بما فيها القهوة سنة 2013 ما مقداره 183 ألف طن، في حين شهد المتاح من الزيوت النباتية ارتفاعا من 484 ألف طن سنة 2002 إلى 642 ألف طن سنة 2013 نظرا للاعتماد عليها بشكل كبير في العملية الطبخ، أما النباتات الزيتية فقد شهدت كذلك ارتفاعا من 277 ألف طن سنة 2002 إلى 709 ألف طن سنة 2013، في حين عرف المتاح من السكر كذلك ارتفاعا متواصلا من 1066 ألف طن سنة 2002 إلى 1310 ألف طن سنة 2013 نظرا لاستعماله في صناعة الحلويات وغيرها.

الشكل رقم (05): تطور المتاح من المنتجات الحيوانية خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

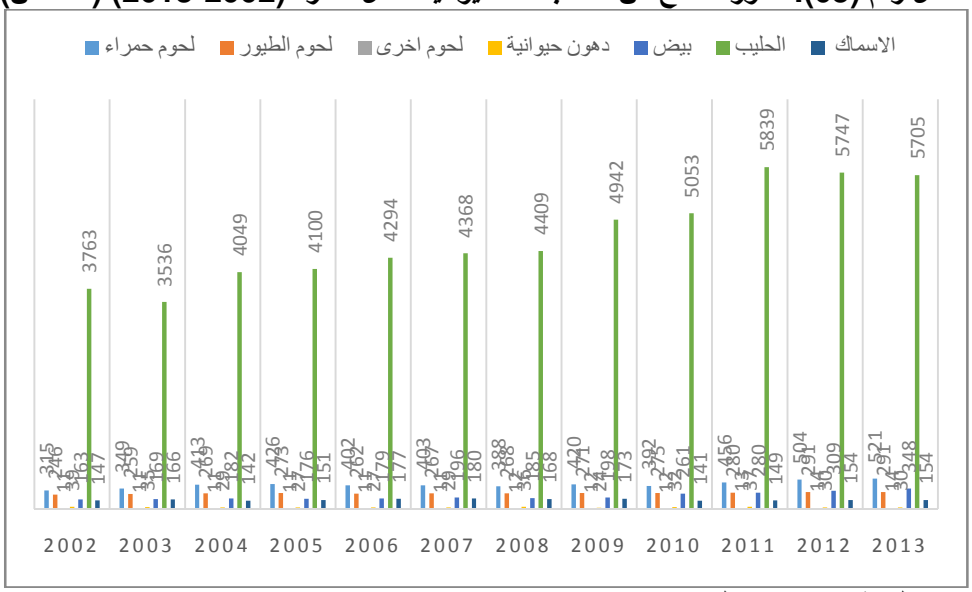

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتFAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05)، تطور المتاح لأهم المنتجات الحيوانية والأسماك، لأنها تعتبر أهم مصادر البروتينات الحيوانية، إذ يعتبر الحليب ثاني مادة من حيث الكمية المتاحة في الميزان الغذائي الجزائري بعد القمح، باعتباره يشكل غذاء كامل بالنسبة للفرد الجزائري، نظرا لاستهلاكه لدى معظم الفئات العمرية، حيث عرف المتاح من الحليب ارتفاعا من سنة لأخرى خلال الفترة (2002-2013)، إذ ارتفع من 3763 ألف طن سنة 2002 إلى 5705

ألف طن سنة 2013 نظرا لارتفاع عدد السكان، في حين شهد المتاح من لحوم الطيور، لحوم أخرى، بيض ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة كذلك، وذلك لزيادة اهتمام السلطات بتدعيم الفلاحين للقيام بتربية الدواجن حيث ارتفع المتاح من لحوم الطيور من 246 ألف طن سنة 2002 إلى 291 ألف طن سنة 2013، أما اللحوم الحمراء والأسماك فقد شهدت تذبذبا من سنة لأخرى وعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه السلطات إلا أنه مازلت تعاني من نقص في اللحوم مما انعكس على ارتفاع أسعارها.

وفي الأخير يمكن القول أن رغم التطور الملحوظ في المتاح إلا أنه لا يعكس وضعية الأمن الغذائي بصورة دقيقة في الجزائر على اعتبار أنه لا يظهر الطلب الفعلي والاستهلاك الفعلي للمواد الغذائية في الجزائر، وقصد الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي في الجزائر سنقوم بدراسة وتحليل مؤشر الأمن الغذائي العالمي وبالتركيز على الجزائر.

ثالثا- المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي:

يقيس هذا المؤشر الأمن الغذائي على مستوى العالم ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية: توافر الغذاء (Availability)، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء (Affordability)، (جودة وسلامة الغذاء) (Quality & safety)، حيث يصدر هذا المؤشر من قبل وحدة المعلومات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit)، وهي (جزء من المجموعة الاقتصادية، المصدر الرئيسي لتحليل معلومات الشؤون التجارية العالمية، تأسست سنة 1946 بوصفها وحدة بحوث داخلية بصحيفة إيكونوميست تعمل على تقديم المعلومات التجارية، التنبؤ والمشورة لأكثر من 105 مليون من صناع القرار بالشركات العالمية الرائدة، المؤسسات المالية، الحكومات والجامعات، مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2014 (Global Food Security Index 2014))، يقيس هذا المؤشر واقع الأمن الغذائي من حيث 28 مؤشر للأمن الغذائي ترصد التأثير المستمر للاستثمارات واتفاقيات التعاون والسياسات الزراعية حول العالم وذلك في 109 دولة، وتم إضافة دولتين هما كل من دولة الإمارات والكويت إلى قائمة المؤشر خلال 2014[13]، والهدف العام من هذا المؤشر يتجلى في تقييم البلدان أيها الأقل أو الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي من خلال الأبعاد هذه، إذ تحتوي هذه الأبعاد على المؤشرات التالية[14]:

1- **القدرة على تحمل تكاليف الأغذية (Affordability):** يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لارتفاع الأسعار، ومدى وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث مثل هذا الارتفاع في الأسعار، ويقاس من خلال ستة مؤشرات:

- ✓ **استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري:** يقيس متوسط النسبة المئوية لإنفاق الأسر على الغذاء ؛
- ✓ **نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي:** يقيس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي/اليوم كمعادل لقوتهم الشرائية ؛
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي للفرد:** يقيس الدخل الفردي ؛
- ✓ **التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية:** يقيس متوسط تطبيق الدولة للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية ؛
- ✓ **وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي:** يقيس المساعدات العامة لحماية الفقراء من الصدمات التي لها علاقة بالأغذية، كبرامج شبكات الأمان الغذائي، التحويلات العينية الغذائية، برامج التغذية المدرسية من طرف الحكومة والمنظمات غير الحكومية ؛
- ✓ **حصول المزارعين على التمويل:** يقيس توفر التمويل للمزارعين من الحكومة، القطاع المتعدد الأطراف أو القطاع الخاص.

2- **توافر الأغذية (Availability):** يقيس كفاءة إمدادات الغذاء على المستوى الوطني، خطر تعطل الإمدادات، القدرات الوطنية لنشر المواد الغذائية والجهود المبذولة من قبل الباحثين لزيادة الإنتاج الزراعي، ويقاس بثمانية مؤشرات:

- ✓ **كفاءة الإمدادات الغذائية:** مؤشر يقيس مدى توافر الأغذية، ومستويات المعونات الغذائية؛
- ✓ **الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية:** يقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الزراعي ؛
- ✓ **البنى التحتية الزراعية:** يقيس القدرة على تخزين ونقل الإنتاج إلى الأسواق ؛
- ✓ **تقلب الإنتاج الزراعي:** يقاس كانحراف معياري لمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي ؛
- ✓ **عدم الاستقرار السياسي:** يقيس عدم الاستقرار السياسي العام، حيث أن عدم الاستقرار السياسي ينجم عنه عدم القدرة على الحصول على الغذاء ؛
- ✓ **الفساد:** لمعرفة درجة تفشي الفساد في بلد ما ؛
- ✓ **قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية:** مقياس لقدرة الدولة على التصدي للضغوط التي تنجم عن التوسع الحضري مع ضمان تحقيق أمنها الغذائي؛
- ✓ نقص الغذاء.

3- **جودة وسلامة الغذاء(Quality&safety):** يقاس بخمسة مؤشرات:

- ✓ **تنويع النظام الغذائي**: يقيس حصة الأغذية من الحبوب، الجذور والدرنات من إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية، عندما تكون حصة تلك الأغذية أكبر معناها تنوع أكبر في المجموعات الغذائية في النظام الغذائي ؛
- ✓ **المعايير الغذائية**: مؤشر يقيس التغذية الحكومية، ويتألف من ثلاث مؤشرات فرعية هي: وجود مبادئ توجيهية للتغذية الوطنية، وجود إستراتيجية وطنية للتغذية ووجود المراقبة والإشراف الروتيني على الأغذية ؛
- ✓ **توافر التغذية الدقيقة**: يقيس مدى توفر الحديد والفيتامين (أ) في الإمدادات الغذائية ؛
- ✓ جودة البروتين ؛
- ✓ **سلامة الأغذية**: يقيس البيئة المواتية لسلامة الأغذية.

والجدول التالي يوضح مؤشر تطور الأمن الغذائي العالمي ل109 بلد.

جدول رقم (01): مؤشر تطور الأمن الغذائي العالمي 2012-2015 (معدل تغير نقاط 109 بلد)

السنوات / المتغيرات	2013-2012	2014-2013	2015-2014
إجمالي المؤشر	0.4+	1.1+	1.2+
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	0.3-	2.3+	1.0+
توافر الغذاء	1.2+	0.1+	1.4+
جودة وسلامة الغذاء	0.0	0.4+	1.1+

Source: Global Food Security Index 2015, an Annual Measure of the State of Global Food Security, The Economist Intelligence Unit Limited, 2015, p07.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحسن ملحوظ في مؤشر الأمن الغذائي ل 109 بلد، حيث ارتفع معدل النقاط من 0.4 خلال الفترة الممتدة من (2012-2013) إلى 1.2 خلال الفترة (2014-2015)، وهذا يدل على تحسن أوضاع الأمن الغذائي العالمي، بسبب زيادة الاهتمام من قبل الدول بتحسين وضعية الأمن الغذائي، كما يتبن من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في بعد القدرة على تحمل تكاليف الغذاء من (-0.3) إلى 2.3 خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) ليعاود الانخفاض إلى 1.0 خلال الفترة (2014-2015)، في حين انخفض بعد توفر الغذاء من 1.2 خلال الفترة (2012-2013) إلى 0.1 خلال الفترة (2013-2014) ليعاود الارتفاع إلى 1.4 خلال الفترة (2014-2015)، بينما شهد بعد جودة وسلامة الغذاء تحسن ملحوظ حيث ارتفع من (0.0) إلى (1.1) خلال الفترة الممتدة (2012-2015) نظرا للجهود المبذولة من قبل المنظمات وعلى رأسها منظمة الصحة التي وضعت معايير صحية لابد من توفرها ليتحقق الأمن الغذائي.

رابعا- المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر لسنة 2014:

تعتبر المؤشرات الرئيسية لقياس الأمن الغذائي مهمة لمعرفة وضعية الأمن الغذائي في بلد ما، لذا فكل البلدان مطالبة بتحسين هذه المؤشرات من أجل ضمان توفير الأمن الغذائي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق تحسن في وضعية الأمن الغذائي، والمؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي للجزائر تعكس ذلك، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02): مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2014.

السنوات / المتغيرات	قيمة المؤشر (%)	التغير في قيمة المؤشر (2014-2013)
مؤشر الأمن الغذائي (الإجمالي)	47.5	+1.6
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	46.6	+4.2
توافر الغذاء	48.3	-0.3
جودة وسلامة الغذاء	47.7	+0.5

Source: The Economist Intelligence Unit Food security in focus: Middle East & North Africa 2014, The Economist Intelligence Unit Limited, Sponsored by DU PONT 2014, p14.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بلغت 47.5 بمقياس بين 0-100 بتحسن يقدر ب (1.6+) نقطة عن السنة الماضية، أما بالنسبة للمؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي فقد بلغت قيمة مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء 46.6% بتحسن يقدر ب(4.2+) نقطة مقارنة بالسنة الماضية وهذا ما يعكس تحسن القدرة الشرائية للفرد الجزائري، في حين بلغت قيمة مؤشر توافر الغذاء 48.3% بتراجع يقدر ب (0.3-) مقارنة بالسنة الماضية، أما بخصوص مؤشر جودة وسلامة الغذاء فقد بلغت قيمته 47.7% بتحسن يقدر ب (0.5+) نقطة عن السنة الماضية، وعموما نلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ في المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي باستثناء توافر الأغذية هذا ما يعكس كذلك

تحسن في مستوى الأمن الغذائي الجزائري، وعلى الرغم من تحسن مستوى المؤشرات بالمقارنة بسنة 2013، إلا أن القيمة المطلقة لهذه المؤشرات لازالت دون المستوى المرغوب (على الأقل المستوى المتوسط 50%).

والجدير بالذكر أنه قد حققت الجزائر نجاحات في مجال الأمن الغذائي وذلك من خلال حرصها على سلامة الغذاء باعتباره مؤشرا رئيسيا ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي الأمر الذي ساهم في تحسين وتحقيق زيادات كبيرة نسبيا في درجة الجزائر، بالإضافة إلى ذلك استفادت من محصول جيد سنة 2013[15].

خامسا- مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية:

يعتبر المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي، الذي يقيس حالة الأمن الغذائي في العالم، ذو أهمية بالغة نظرا لما له من دور في تمكين الدول من معرفة وضع أمنها الغذائي الحالي في ظل هذا المؤشر، لذا حاولنا أن نوضح وضع الجزائر بالمقارنة ببعض الدول العربية.

جدول رقم (03): مؤشر الأمن الغذائي العالمي للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية في سنة 2015

الترتيب	البلد	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	تغير قيمة المؤشر
1	السعودية	30	72.8	2.7+
3	تونس	51	60.1	2.0+
4	الأردن	55	58.5	4.4+
2	مصر	47	61.8	12.4+
5	المغرب	62	53.9	1.3+
6	**الجزائر**	**68**	**50.9**	**1.5+**
7	سوريا	84	40.6	0.5-
8	اليمن	90	37.3	1.5+
9	السودان	92	36.5	2.9+

Source: Global Food Security Index 2013, 2014, 2015, an Annual Measure of the State of Global Food Security, The Economist Intelligence Unit Limited, 2013, 2014, 2015.

من خلال الجدول يتبين أن السعودية احتلت المرتبة الأولى عربيا والمركز 30 من بين 109 بلد عالميا، في حين احتلت مصر المرتبة الثانية عربيا في سنة 2015 وعالميا المرتبة 109/47 في سنة 2015، في حين احتلت الجزائر المرتبة السادسة عربيا والمرتبة 68 عالميا، وهذا يعكس ضعف مستوى الأمن الغذائي في الجزائر على الرغم من سعيها لتحقيقه حيث عملت على سن العديد من القوانين في سبيل ذلك كسياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010-2014)، فسياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس لتدعيم الأمن الغذائي بالاعتماد على شراكة بين القطاع العام والخاص، وكذا تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وظهور حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، وعلى الرغم من تبني هذه السياسة إلا أن الجزائر لم تحقق المستوى المطلوب من الأمن الغذائي، في حين احتلت السودان المركز الأخير في الدول العربية و109/92 عالميا سنة 2015.

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن الأمن الغذائي الجزائري يعتبر دون المستوى المطلوب، نظرا لتحقيقه معدلات ضعيفة، إلا أنه شهد في الآونة الأخيرة تحسنا نسبيا لمركز الجزائر العالمي وفق مؤشر الأمن الغذائي وأن مستواه المطلق لازال دون المتوسط على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل السلطات الجزائرية في سبيل تحقيقه.

نتائج الدراسة:

- ✓ لم تحقق الجزائر تقدم ملحوظ في بعد الاستقرار، نظرا لعدم الاستقرار السياسي، زيادة التقلبات في الأسعار الدولية للأغذية، على اعتبار أنها تعتمد على الأسواق الدولية للأغذية، في حين حققت تقدما ملحوظا في الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي؛
- ✓ على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية تعطي أولوية النهوض بكافة القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) ذات العلاقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لازال غير كافي (دون المستوى) نظرا لجمود هذه القطاعات المذكورة وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي ؛
- ✓ شهدت الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي في سنة 2015 تحسنا بمقدار 1.5 درجة من بين 109 دولة ؛

- ✓ هناك تحسن في المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي للجزائر، إذ تحسن كل من مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وجودة وسلامة الغذاء ب (4.2+) و(0.5+) على الترتيب خلال الفترة (2013-2014)، في حين عرف مؤشر توافر الغذاء تراجع بمقدار (0.3-) خلال نفس الفترة ؛

الاقتراحات:

- ✓ تدعيم الإجراءات التنظيمية والاستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي في الجزائر في مجال الحبوب وذلك من أجل التقليل من حدة التبعية الخارجية، وخاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفرد الجزائري، من خلال تشجيع الفلاحين على زيادة الإنتاج وعلى رأسها القمح، الذي يعتبر كسلاح في أيدي الدول المتقدمة الذي تستعمله كوسيلة ضغط على الدول النامية ؛
- ✓ العمل على إرساء قواعد تعمل على ترشيد النفقات العمومية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وما لها من آثار سلبية على وضعية الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر بلد يعتمد على إيرادات الصادرات المتأتية من البترول كمورد أساسي لتمويل برامج التنمية، بدلا من اللجوء إلى التقشف لما له من آثار اجتماعية وسياسية خطيرة ؛
- ✓ اعتماد إجراءات مالية، نقدية وتجارية تهدف إلى تثمين العمل الفلاحي كما تساهم في تحفيز اليد العاملة المؤهلة وإعادة توجيه اهتمامها إلى قطاعي الفلاحة والري باعتبارهما قطاعان لهما أهمية إستراتيجية ؛
- ✓ العمل على نشر الوعي بضرورة إرساء ثقافة القيام بالأعمال الفلاحية للمواطنين، وذلك من خلال تحفيز الفلاحين وتشجيعهم بمختلف الوسائل المتاحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان تحسين مستمر في وضعية الأمن الغذائي والرقي به إلى مصاف الدول المتقدمة.

قائمة المراجع:

[1]Food And Agriculture Organization Of The United Nations, The State ofFood Insecurity in the World, The multiple dimensions of food security, Rome, 2013, p50.

[2]Global food security index 2014: SPECIAL REPORT: **The burden of obesity**Its relationship with food security, The Economist Intelligence Unit Limited 2014, p4.

[3] Organisation Des Nations Unies Pour l'Alimentation Et L'Agriculture, L'état de L'insécurité alimentaire dans le monde, Créer un environnement plus propice à la sécurité alimentaire et à la nutrition, Rome, 2014, p13.

[4] FAO Statistical Pocketbook World Food and agriculture 2015, Food and Agriculture Organization of the United Nations,Rome, 2015, P16.

[5] J. Butler Walker, j. N.Kassi, C.Eamer, Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada, Arctic Health Research Network—Yukon, 2009, p 3.

[6]دائرة الإحصاءات العامة، تقرير تحليلي حول حالة الأمن الغذائي في الأردن 2011/2010، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص3.

7FAO Statistical Yearbook 2014, Near East and North Africa food and agriculture, food and Agriculture Organization of the United Nations Regional Office for the North Africa, Cairo, 2014, p40.

8 Organisation Des Nations Unies Pour l'Alimentation Et L'Agriculture, op.cit, p13.

[9]دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سبق ذكره، ص4.

[10]البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، البنك الدولي، 2009، ص3.

[11] International Federation of red Cross and Red Crescent Societies, How to conduct a Food Security assessment, A step-by- step guide for National Societies in Africa,DoF/NACA-STREAM/FAO Workshop on Livelihoods Approaches and Analysis, Yangon, Myanmar ,2004, P17.

[12]http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.VVCE0FE0rDc2015/05/11

[13]Global Food Security Index 2014, an Annual Measure of the State of Global Food Security, The Economist Intelligence Unit Limited, 2014, p10.

[14]Global Food Security Index 2015, an Annual Measure of the State of Global Food Security, The Economist Intelligence Unit Limited, 2015, p13.

15The Economist Intelligence Unit, Food security in focus: Middle East & North Africa 2014, The Economist Intelligence Unit Limited, p10.